قضية اللاجئين : نشأتها وطبيعتها والحلول المقترحة لها

منذ اللحظة الأولى لنشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، بعدما غربت شمس العام ١٩٤٨ على غالبية أهالي فلسطين خارج بلادهم التي فارقوها مكرهين .. منذ ذلك الحين، وكما يحدث في الانفجارات المدروسة، انقسمت القضية الفلسطينية إلى شظيتين : إحداهما الأرض التي صارت محتلة، والثانية الشعب الذي بات لاجئا.

فأما الأرض التي صارت محتلة، فأعطيت اسما جديدا هو إسرائيل، وادعى المحتلون أنهم أصحابها،واعترفت الدول الكبرى بهذا الاسم المخترع الجديد الذي لم يطلق على أي بلد في التاريخ القديم. وكاد أصحاب المؤامرة أن ينجحوا في طمس اسم فلسطين طمسا تاما لولا بقية أرض ظلت تحمل اسمها، ولولا الشظية الثانية الكبيرة من الكيان الفلسطيني، وهي اللاجئون الفلسطينيون، الذين جسدوا القضية والمأساة في منافيهم ومهاجرهم، وجعلوا العودة حلم حياتهم وهدف نضالاتهم.

ولم يكن الذين صنعوا المؤامرة في غفلة من هذا الذي يمكن أن يمثله اللاجئون وأن يحلموا به ويعملوا له حينما يفيقون من صدمة النكبة. ولذلك حاول صناع النكبة جهدهم أن يتبعوا سبيل (الاحتواء) من ناحية و (التصفية) من ناحية أخرى، بغرض التخلص من النصف الحي المتحرك من القضية الفلسطينية، مثلما جثموا بالاسم الجديد على صدر النصف الساكن الذي هو الرقعة الفلسطينية المحتلة .

إنهم أناس متمرسون بفنون (الإخراج) السياسي. ولذلك رأوا من المناسب أن يمهدوا أولا لذلك الاحتواء وتلك التصفية بأن ينشئوا شيئا يعد من أصول الشغل في السياسة، وهو ابتداع أساس نظري للخطوات التي يزمعون القيام بها، فقدموا لقضية اللاجئين وصفا جديدا، قائما على رؤية غريبة مصطنعة، لا أساس لها من الواقع الماثل الساخن المشاهد على الأرض، وبناء على هذه الرؤية قالوا إن قضية اللاجئين قضية اقتصادية تحتاج إلى حل اقتصادي. ثم جعلوا هذه (النظرية) أساسا في إنشاء الأداة التي ستوكل إليها مهمة الاحتواء والتصفية، وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم.

كان ذلك في العام ١٩٤٩. وقد أوفدت لجنة التوفيق الدولية، التي كانت مهمتها في الأساس تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، بعثة استقصاء اقتصادي لدراسة وضع اللاجئين وآفاق حلها. فما كان منها إلا أن قررت إن (شقاء اللاجئين هو ـ في آن معا ـ عرض من أعراض عدم الاستقرار الاقتصادي

وسبب من أسبابه.!...). وهكذا وضع للمرة الأولى في تاريخ القضية الفلسطينية هذا الوصف التشخيصي الغريب لما جرى في فلسطين، متجاهلا أن اللاجئين الفلسطينين هم أنفسهم أهل فلسطين الذين أخرجوا لتوهم من مدنهم وقراهم ومزارعهم ومعاملهم، وتركوا وراءهم حياة وموارد وثروات وبيوتا عامرة بأثاثهم ومؤونتهم وغلالهم. وأن هؤلاء القوم لم يتعرضوا لوباء اسمه الجفاف أو جائحة اسمها البطالة، ولكنهم تعرضوا لهجوم عصابات مسلحة مجهزة لترويعهم وإخراجهم من وطنهم، والاستيلاء على كل ما خلفوه وراءهم من أرض وغلال وموارد. فلو أعيدوا إلى ذلك الوطن لما كانوا بحاجة إلى غوث من أحد! غير أنه لم يكن للبداهة التي تنطوي عليها هذه الحقيقة ولم يكن للمقدار الهائل من الزيف الذي تنطوي عليه عبارة لجنة الاستقصاء الاقتصادي أي أثر يحول دون إقدام الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار قرارها رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٢/٨ / ١٩٤٩ القاضي بإنشاء الوكالة لتقديم الإغاثة من ناحية، ولإدماج اللاجئين في برامج عمل من ناحية أخرى، على أن (تتناقص برامج الإغاثة مع ازدياد برامج التشغيل).

هذه الآلية الميكانيكية لعمل وكالة الإغاثة والتشغيل وفق تصورات العقل الغربي، أثبتت عجزها عن تحقيق أهداف أصحابها، نظرا للحالة السياسية والنفسية التي سادت المنطقة بعد هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨، وهي حالة احتدام ومد جماهيري في طول المنطقة العربية وعرضها، وحالة مخاض ثوري في أوساط الشبيبة الفلسطينية في كل مكان. فلم تسجل برامج تقليص الإغاثة ولا برامج تشغيل اللاجئين في ذلك الزمان نجاحا يذكر . وعلى الرغم من المحاولات العديدة لإنشاء مشاريع توطين تستوعب مئات ألوف اللاجئين، فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى إعادة وضع هذه المشاريع في الأدراج، لاسيما بعد المقاومة العنيدة التي أظهرتها جماهير قطاع غزة عام ١٩٥٤ في وجه جمال عبد الناصر نفسه ضد مشروع سيناء، قبل أن يتخذ عبد الناصر نهج المواجهة ضد السياسة الأمريكية. وربما كان النجاح الوحيد الذي حظيت به فكرة التوطين هو إنشاء مشروع الرمدان على حافة بادية الشام،وهو مشروع متواضع أمكن تمريره في عهد الانقلابات العسكرية بسوريا في أوائل عقد الخمسينيات، دون أن يكون من شأنه تصفية وجود اللاجئين على مستوى سوريا أو غيرها .

ولكن المتابعة اليقظة للحوادث في المنطقة، تدل مع ذلك أن السعي إلى تصفية قضية اللاجئين لم يتوقف قط طوال السنين.فكل رحيل لفلسطيني من أرض بلاده إلى غيرها يحمل معنى تصفية جزئية للعنصر الحي المتحرك الباقي من القضية الفلسطينية. وبالإضافة إلى حركة الهجرة بحثا عن الرزق - وهي ظاهرة تشاركنا فيها العديد من دول العالم الثالث - هناك رحيل فردي وجماعي يرجع إلى نتائج الحربين اللتين نشبتا بين العرب وإسرائيل عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧. ففي

أثناء كل منهما، وفي أعقابها أيضا، اضطر كثيرون إلى الرحيل، لئلا يتعرضوا للعيش في ظل الاحتلال إجمالا. وبيننا - في زمن كتابة هذه السطور - شهود عاصروا الفترة التي أعقبت حرب١٩٦٧، حيث فر البعض في اللحظة الأولى - مثلا - من قطاع غزة سيرا على الأقدام إلى الأردن عبر النقب خوفا من تنكيل الإسرائيليين، وقام جيش الاحتلال بجمع السكان في الساحات العامة في كل منطقة وأخذوا من بينهم الشباب ونقلوهم إلى معسكرات قتلوا فيها من قتلوا وسجنوا من سجنوا وقذفوا بالباقين جميعا خارج الحدود. وارتحل البعض في وقت لاحق على أثر عمليات جيش الاحتلال القمعية في المخيمات والمدن، وهي عمليات كانت تحدث دوريا على وجه التقريب، ورافقها نشاط السماسرة المأجورين الذين أرسلتهم المكاتب السرية التابعة لجيش الاحتلال ليروجوا في المخيمات خاصة لمزايا الرحيل إلى الضفة الشرقية، ويقدموا التسهيلات والأموال أحيانا لترحيل الأسر. أما في سنوات الاحتلال الطويلة فكان الترحيل سياسة ثابتة من سياسات الاحتلال، تسهر الأجهزة المعنية على تنفيذها من خلال آليات مرتبة مقصودة، ويتابعها مجلس الوزراء الإسرائيلي متابعة دورية.